

الكندري والسويط: أي إجراء على حساب المواطن سيواجه باستجواب رئيس الحكومة

بأي صلاح أو إصلاح، الحكومة بمنهجها الفاسد هي أساس البلاد، ومغلغل الفساد وسوء الإدارة وأي إجراء على حساب المواطن وضده سيواجه باستجواب فوري لرئيس الحكومة

أشار النائب ناصر السويط إلى أن «عجز الميزانية يفرض عجز الحكومة وتواضع قدراتها، كما يتضح أين تأخذنا السلطة.. من ضياع لضياح لضياح!»

وتركة الحكومات السابقة ومن صنعها والتي أوصلتنا لعجز الميزانية تجاوز الـ 9 مليارات واحتياطي عام أوشك على النضوب، سيواجه باستجواب رئيس الوزراء، مضيفاً: «أخطاء إداري تكلم... لا يتحملها الشعب»، من جانبه،

لوحة النائبان عبدالكريم الكندري وناصر السويط بمسألة رئيس مجلس الوزراء في حالة اتخاذ الحكومة أي قرارات تكون لها تبعات وأعباء على المواطنين، وقال الكندري: أي قرار تتخذه الحكومة يحمل المواطنين

«الميزانيات»: مهلة شهران أمام الداخلية لتسوية الملاحظات المالية



جانب من اجتماع اللجنة

تلك العقود مع ذات الشركات المتعاقد معهم لسنوات عديدة وصل بعضها إلى 15 سنة بدلا من تأهيل شركات أخرى وفتح مجال للمنافسة وتطوير الأداء. واتضح للجنة تضخم الهيكل التنظيمي للوزارة وهو ما يصعب عملية المتابعة والرقابة كما أن برامج الميزانية في وزارة الداخلية لا يتبين من خلالها أداء القطاعات وحجمها الحقيقي ويصعب معها قياس الأداء وتشخيص المشاكل والملاحظات وتحديد المسؤوليات، وعليه فقد بات من الضروري إعادة هيكلة الوزارة وتوزيع برامج الميزانية وفقا لهيكل تنظيمي جديد يسمح للأجهزة الرقابية ومتخذي القرار في الوزارة قياس الأداء وتحديد مكامن الخلل المسؤول عنه وإحكام الرقابة والمتابعة لأعمال الوزارة.

وأضاف: أكد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية بعد استماعه لنقاش اللجنة وعرض ملاحظات الجهات الرقابية بأن كافة الملاحظات ستكون محل اهتمام وستتخذ الوزارة الإجراءات التصحيحية في سبيل عدم تكرارها. وأكدت اللجنة على ضرورة إعادة النظر في كافة الأليات المتبعة في وزارة الداخلية في تنفيذ تعاقباتها والعمل بجدية نحو إيجاد حل جذري لتسوية الملاحظات المستمرة، وعلى ضوء ذلك ارتأت اللجنة إلى رفع اجتماعها وإعطاء مهلة شهرين للوزارة لاتخاذ إجراءات جادة نحو التسوية ما ورد من ملاحظات واشراك الجهات الرقابية في تقييم تلك الإجراءات بالتعاون مع الوزارة على أن يتم تحديد اجتماع آخر مع الوزارة للوقوف على المستجدات حول ذلك

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان سيد عبدالصمد أن اللجنة اجتمعت لمناقشة الحساب الختامي لوزارة الداخلية وبحضور نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية عن السنة المالية 2018/2019 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنه وتبين لها ما يلي: لاحظت اللجنة تكرار جوهر الملاحظات والتي سبق للجنة نقاشها في اجتماعاتها السابقة والنتيجة عن الإهمال الجسيم في الوزارة ولا قدر من سنة مالية على الرغم من الوعود السابقة إضافة إلى عدم وجود إجراءات تصحيحية محكمة لحلها، حيث اتضح للجنة غياب الدور الرقابي والخلل في ترتيب الأولويات والذي أدى إلى نشأة مثل تلك الملاحظات.

حيث ناقشت اللجنة ما تعانيه الوزارة من اختلالات بالعمود والمشاريع وما ظهر من وجود خلل جوهري واضح في آلية التعامل مع تنفيذها ناتج عن ضعف الأنظمة الرقابية في وزارة الداخلية مما نجم عنها العديد من الملاحظات التي سجلتها الأجهزة الرقابية كما أن تسوية الملاحظات لا تحمل جدية فعلية لمعالجة الجوهر لتستمر لأكثر من سنة مالية ومنها ما يتعلق بالجانب الأمني للبلد على الرغم من توصيات اللجنة السابقة في وجوب حلها. إضافة إلى الاستمرار في تمديد أغلب العقود بدلا من طرحها كمناقصات جديدة على الرغم من وجود العديد من المتخذ على بعض الشركات والتي لا زالت تراول نشاطها مع الوزارة، كما أكد ديوان المحاسبة على قيام الوزارة بتمديد

عبدالصمد: إدراج «التسليح» ضمن الميزانية العامة أمر ضروري



عدنان عبدالصمد

ولغاية اليوم لم تردنا هذه الحسابات الختامية بالصورة المالية المطلوبة.

وقال «كانت تردنا كبيانات وسبق أن عرضت عددا الموضوع على المجلس وطلبت ارسال حسابات ختامية عن ميزانية التسليح حسب نصوص القانون والضوابط واللائح المالية وخصوصا التي يراقبها ديوان المحاسبة»، مشددا على أن إدخال ميزانية التسليح ضمن الميزانية العامة يحكم الرقابة عليها. وتابع «قانون ميزانية التسليح خاص بوزارة الدفاع وليس قطاع الدفاع واكتشفنا قبل فترة أن ما يقارب 700 مليون دينار خصصت للحرس الوطني لشراء طائرات وغيرها تحت مبرر أن مجلس الدفاع الأعلى وافق على ذلك رغم أن مجلس الدفاع لا يملك أن يقر أي قرار يتعارض مع القوانين وهذا ما سبق أن نهبنا إليه»

الميزانية الحقيقية. وأعلن عن أن اللجنة ستدعو وزارة المالية لمناقشة الإطار العام للميزانية، مبيّنا أنه كان الأحرى بالوزارة أن يكون لها على الأقل حوار مع اللجنة قبل نشر بيانات الميزانية. وزاد: هذا موقف غير مقبول من الوزارة وكاننا تريد أن يكون امر واقع، بينما من خلال تجاربنا السابقة كان هناك حوار بين لجنة الميزانيات ووزارة المالية التي كان لنا معها توافق كبير في الكثير من الأمور في عهد وزير المالية السابق د. نايف الحجرف». وشرح أن اللجنة تصر على إدراج ميزانية التسليح ضمن الميزانية العامة لأن اللجنة سبق أن طلبت الحسابات الختامية لميزانية التسليح وفقا للقانون

رياض عواد

استغرب رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي النائب عدنان عبدالصمد نشر الميزانية العامة للدولة قبل نقاشها كما جرت العادة بالسابق. وقال عبدالصمد في تصريح صحفي بالمرکز الإعلامي لمجلس الأمة: كان لدينا رغبة بالتنسيق مع الحكومة السابقة بتضمين ميزانية التسليح ضمن الميزانية المقبلة وكانت هناك موافقة من وزارتي المالية والدفاع على ذلك والان فوجدنا بطرح الميزانية دون تضمينها ميزانية التسليح. وأضاف «يبدو أن وزارة المالية لا تريد أن ترتفع سقف الميزانية في عهدنا لأكثر من 22.5 مليار دينار ولكن في الواقع إن ما صدر أول أمس لا يعبر عن

الدلال يقترح إنشاء مكاتب عامة متطورة في كل محافظة

وأعلن النائب محمد الدلال عن تقديمه اقتراحاً برغبة بإنشاء مكاتب عامة متطورة في كل محافظة تحوي أقساماً تختص بالمخطوطات والوثائق التاريخية وبرامج تثقيفية للأطفال وقاعات للمحاضرات والأنشطة الثقافية وغيرها. وقال الدلال تقدم بالاقتراح برغبة التالي: قيام المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالتعاون مع الجهات المختصة بالدولة والمجتمع المدني: 1 - إنشاء مكاتب عامة متطورة على شاكلة المراكز الثقافية في كل محافظة بالتعاون مع المتخصصين في علوم المعلومات والمكتبات من جامعة الكويت وغيرها والمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب. 2 - تشمل المكتبة - بالإضافة للأقسام الاعتيادية - أقساماً تختص بالمخطوطات

العتيبي يحذر الحكومة المساس بالمواطن البسيط والأسر متوسطة الدخل



خالد العتيبي

قال النائب خالد العتيبي ان العجز في كيفية إدارة الخروة حتماً سيصاحبه عجزاً في الميزانية فلناها سابقاً ونكررها على الحكومة الترشيد في منح الهبات المليارية والترشيد في واتسب الصغوة والمستشارين وحذر العتيبي من المساس بالمواطن البسيط والأسر متوسطة الدخل أخيراً لن يتحمل المواطن فشل الحكومة وسوء إدارتها

أجر وعافية

مستشفى المواساة الجديد
NEW MOWASAT HOSPITAL

مركز أمراض النساء والتوليد
د. هناء محمد بدران
إختصاصي أمراض النساء والتوليد

زمالة / عضوية:

- زميل الكلية الملكية لأمراض النساء والولادة بأيرلندا
- ماجستير أمراض النساء والولادة جامعة عين شمس
- بكالوريوس طب الجراحة العامة جامعة القاهرة
- عضو الجمعية السعودية لطب النساء والتوليد والحمل عالي الخطورة
- إختصاصي سابق بمستشفى المركز الطبي الدولي بجده

الخدمات المقدمة:

- متابعة كل حالات الحمل والولادة وخاصة الحمل الحرج ذو الخطورة العالية المرافقه ل (مرض السكر، الضغط، القلب وغيرها)
- إهتمام خاص بحالات الحمل المتعدد التوائم المتماثلة وغير متماثلة
- متابعة حالات نقص النمو عند الأجنة
- عمل الموجات التشخيصية في جميع فترات الحمل لتقصي صحة الجنين واستبعاد التشوهات

- متابعة حالات الإجهاض المتكرر
- الولادة الطبيعية والولادة قيصرية
- إجراء الفحص الشامل
- الفحص المبكر لسرطان عنق الرحم
- إجراء المناظير الرحمية بجميع أنواعها
- إجراء العمليات الترميمية للجهاز التناسلي
- علاج امراض المثانة عند السيدات الناتجة من تكرار الحمل والولادة بالطرق الجراحية وغيرها
- عمل منظار البطن التشخيصي والعلاجي
- تحاليل وإرشادات الصحة الإنجابية
- وإرشادات جميع أنواع موانع الحمل
- إستئصال الرحم عن طريق البطن والمهبل
- علاج مشاكل الإلتهابات النسائية وإستعمال الزوائد اللحمية
- متابعة حالات انقطاع الدورة الشهرية وسن اليأس

نرعى الأجيال
CARING FOR GENERATIONS

| | | | | |
|---|--|--|--|--|
| <p>كان C.A.N الحملة الوطنية للتوعية بمرض السرطان www.cancampaign.com 2250226 للإستفسارات الطبية والعامة إتصل على</p> | <p>(للتبرع بالدم) الإتصال على بنك الدم المركزي 25339511</p> | <p>مستشفى الحساسة 24849252</p> <p>مستشفى مبارك الكبير 25312700/9</p> | <p>مستشفى الصباح ولادة 24843100</p> <p>مستشفى الأميري اطفال 22451442</p> | <p>مستشفى الفروانية 24888000</p> <p>مستشفى الرازي 24846000</p> |
|---|--|--|--|--|